تحليل جغرافي لمشاكل الإنتاج الزراعي في قضاء الشامية

الدكتورة
أنتظار ابراهيم حسين الموسوي
جامعة القادسية - كلية الآداب

خلاصة البحث:

يهتم هذا الموضوع بدراسة مشاكل الإنتاج الزراعي في قضاء الشامية بغية توجيه المعنيين في التخطيط والتنمية الزراعية لمعرفة واقع الإنتاج والمشاكل التي يعاني منها .

عالج هذا البحث المشاكل الناجمة بفعل العوامل الطبيعية وخاصة مشكلة نمو الأدغال ومشكلة الملوحة ومشكلة تغدق التربة والمشاكل المتعلقة بالعوامل البشرية المتمثلة بمشكلات الأيدي العاملة كذلك انخفاض كفاءة أداء العمل الزراعي ومشكلة قلة الإمكانات المادية ومشكلة استثمار الحيازات الزراعية ومشكلات متعلقة بالمستلزمات الزراعية وأخرى متعلقة بمشكلات عمليات الري ومشكلات المكننة الزراعية ومشكلات الإرشاد الزراعي والتسويق للمنتجات الزراعية وأخيراً أشار البحث إلى أهم المشكلات التي يعاني منها الإنتاج الحيواني في قضاء الشامية .

خلصت الدراسة إلى جملة استنتاجات أهمها أن الإنتاج الزراعي في قضاء الشامية يواجه مشكلات متعددة تعترض سبيله متعلقة بالعوامل الطبيعية والبشرية والحياتية .

المقدمة :

يشكل الإنتاج الزراعي أهم قواعد التقدم الاقتصادي لرفع المستوى المعيشي للسكان ويطور نواحي الحياة المختلفة ، وازدادت قيمة ذلك الإنتاج لأن عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي يترتب عليه ظهور مشكلة العجز الغذائي الناجمة عن أتساع الفجوة بين حجم السكان المتزايد وإنتاج الغذاء الذي ينحدر بمستوى أبطأ وتفاقمها

لتـــبلغ مستويات حرجة .

يعاني الإنتاج الزراعي في قضاء الشامية العديد من المشكلات التي تواجه سبل تنميته وتـــؤثر سلباً في تطوره وتطرح آثـاره السلبية فيه بدأ من مرحلة إعداد وتحضير الأرض وانتهاء بتسويق المحصول مروراً بمختلف العمليـــات الزراعيـة مما كان لها أخطر النتائج السلبية .

هدف البحث وأهميته:

يهدف البحث بدرجة رئيسة إلى تحليل مشاكل الإنتاج الزراعي في قضاء الشامية التي أدت إلى خفض إنتـــاجية التربـــة وتدني قـابليتهـا الزراعية بغيـة وضع الحـلـــول المناسبـــة لهـا ومعالجتها للتقليل أو الحد من آثارها السلبية ، أما أهمية البحث فتتمـثل بـأن القطـاع الزراعـي الركيـزة الأساسية والمنطلق الأول لعمليـة التنميـــة الاقتصادية الشاملة ذات القاعدة المتينة في الدول المتقدمة والنامية على حـد سواء إذ يشكل أهـم قـواعـد التـقدم الاقتصـادي لأنـه يـرفـع المستوى المعيشي للسكان ويـطور نواحي الحياة المختلفة .

مشكلة البحث :

يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الأتي : (ما مشاكل الإنتاج الزراعي في قضاء الشامية ؟ ، وما الحلول الناجحة للنهوض بالواقع الزراعي في قضاء الشامية ؟)

فرضية البحث:

يعرف الفرض بأنـــه حـــل مـــؤقت للمشكلة البحثيـــة القائمة على الحدس العلمي الأول لدى البـــاحث لأنه لم يتحقق علميـــاً من صحتها بعد ، وفرضيـــة البحث هي (يعاني الإنتـــاج الزراعي في قضاء الشامية من جملة مشاكل بتأثير ضوابط طبيعية وأخرى بشرية وحياتية) وأن وضع إستراتجية زراعية شاملة تجعل من هذا القطاع يأخذ مكانه الطبيعي بين القطاعات الاقتصادية الأخرى في القضاء .

منهج البحث:

أعتمد البحث المنهج النظامي (الأصولي Systematic Approach) في دراسة وتحليل

مشاكل الإنتاج الزراعي في قضاء الشامية بضوابطه الطبيعية والبشرية والحياتية ، وتم توزيع استمارة أستبانة على(٥٢٥) فلاحاً ومزارعاً المتمثل بعينة الدراسة وتشكل(٥٪) من المجتمع الإحصائي ، توزعت بنسبة (٢٠٪) لمركز القضاء ، و(٢٠٪) لناحية المهناوية ، (١٧٪) لناحية الصلاحية ، و(٤٣٪) لناحية غماس .

حدود البحث :

تتمثل حدود البحث بالحدود الإدارية لقضاء الشامية التي تمثل احد أقضية محافظة القادسية، ويحتل قضاء الشامية الجزء الشمالي الغربي من المحافظة، إذ يمتد بين دائرتي عرض (٣٠° ٣١') و(٧° ٣٢') شمالاً، وخطي طول (٣٠° ٤٤') و(٥٢° ٤٤') شرقاً، ويحده من الشمال الشرقي محافظة بابل ومن الشمال والشمال الغربي والغرب محافظة النجف، ومن جهة الشرق قضاء الديوانية (ناحيتي السنية والشافعية) وقضاء الحمزة (ناحية السدير ومركز قضاء الحمزة) ، ومن الجنوب ناحية الشنافية التابعة لقضاء الحمزة، خريطة(١).

خريطة (١) موقع قضاء الشامية من محافظة القادسية

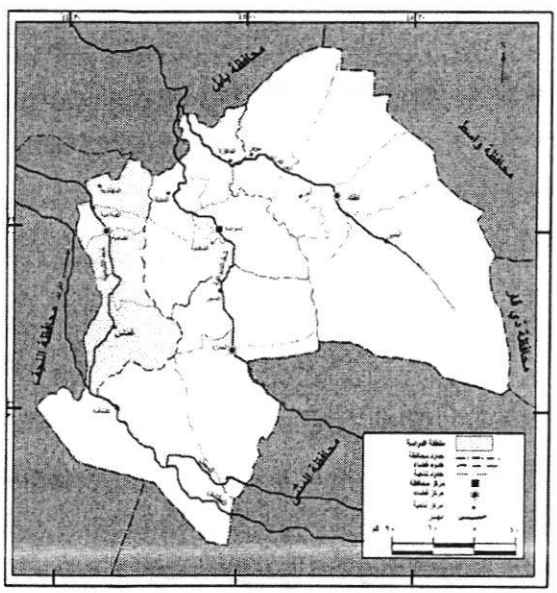

المصدر: الهيأة العامة للمساحة ، خريطة محافظة القادسية الأدارية بمقياس رسم ١:٥٠٠٠٠٠، بغداد٢٠٠٠ .

واقع الإنتاج الزراعي في قضاء الشامية :

يظهر التباين في المساحات المستثمرة بالإنتاج الزراعي (النباتي) في قضاء الشامية بسبب الآثار المترتبة للعوامل الطبيعية والبشرية في منطقة الدراسة، إذ بلغت نسبة المساحة الصالحة للإنتاج الزراعي (٨٩.٣٦٪) من مجموع المساحة الكلية لمنطقة الدراسة والبالغة (٢٩٢٠٠٢) دونماً، وشكلت نسبة المساحة المستثمرة فعلاً بالمحاصيل الزراعية (المساحة المحصولية)(*) نحو (٩٦.٧٢٪) من مجموع المساحة الصالحة للإنتاج الزراعي، ونحو (٨٦.٤٤٪) من مجموع المساحة الكلية لمنطقة الدراسة، منها (٢٢٣٢٩٤.٣) دونماً لإنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة وتشكل نسبة (٨٨.٤٦٪) و(٢٩١١٩.١) دونماً لإنتاج محاصيل البستنة وتؤلف نسبة (١١.٥٣٪)، في ما استأثرت المساحة غير المستثمرة (غير المزروعة) بنسبة (٣.٢٧٪) من مجموع المساحة الصالحة للإنتاج الزراعي.

يظهر الإنتاج الحيواني في منطقة الدراسة كجزء ثاني لاستعمالات الأرض الزراعية وقد كشفت الدراسة الميدانية عن صفتين تلازمان الإنتاج الحيواني ، الأول هي صفة التنوع وهي السائدة في منطقة الدراسة ، بالرغم من وجود التباين المكاني بين مقاطعاتها من إعداد هذه الحيوانات وأنواعها ، والصفة الثانية هي تداخل الإنتاج الحيواني مع الإنتاج المحصولي ، إذ لا يتم تربية الحيوانات لاسيما الحقلية منها(الماشية) في مزارع أو حقول متخصصة ، ولذلك ظهر إنّ (٨٥٪) من الفلاحين يقومون بتربية الحيوانات الحقلية إلى جانب إنتاجهم المحاصيل المختلفة.(١)

مشاكل الإنتاج الزراعي في قضاء الشامية

أولاً / المشاكل الطبيعية :

١ - مشكلة نمو الأدغال:

تُعد هذه المشكلة من أوسع المشكلات انتشاراً، إذ تعاني منها أغلب الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، حيث تؤثر في الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً، وأهم هذه الأدغال الدنان

والدهنان والشمبلان والقصب والبردي، إلا أن أخطرها انتشاراً هي الشمبلان والقصب والبردي، إذ تعمل هذه الأدغال على غلق وانسداد قنوات الري والبزل وبالتالي إعاقة حركة جريان المياه وصرفها، فضلاً عن زيادة الفاقد المائي من مصادره، كذلك تعاني منها الأراضي الزراعية، إذ ينتشر القصب بصورة كبيرة في أجزاء من الأراضي الزراعية مما يعمل على انخفاض إنتاجية الدونم من المحاصيل تبعاً لدرجة التنافس على الضوء والماء والغذاء، فضلاً عن كونها ملاذاً آمناً للكثير من القوارض والحشرات ومسببات الأمراض.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن (٥١٪) من فلاحي منطقة الدراسة تعاني حقولهم هذه المشكلة، وتتباين هذه النسبة في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ بلغت أعلاها في مركز القضاء (٣٥٪)، تليه ناحية غماس بنسبة (٢٦٪)، ثم ناحيتي الصلاحية والمهناوية بنسبة (٢٣٪) و(١٦٪) لكلٍ منهما على الترتيب.[٢]

٢ - مشكلة ملوحة التربة:

تُعد أهم المشكلات التي تواجه الإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة وأحد العوامل الرئيسة التي تعمل على تردي وقلة مستوى الإنتاج الزراعي.

ويقصد بملوحة التربة ارتفاع تراكيز الأملاح فيها لدرجة تضر معها بنمو النباتات وقابلية التربة على الإنتاج الزراعي.[٣]

والملوحة ظاهرة طبيعية تحصل غالباً تحت ظروف التربة والمناخ الجاف وشبه الجاف، وان التزايد المستمر في مساحة الأراضي المتملحة سنة بعد أخرى وتدني إنتاجيتها يوضح حجم الضرر الناجم للاستعمال السيئ والعشوائي للأرض ومياه الري، كما تُعد التربة ملحية إذا كانت تمتلك درجة توصيل كهربائي (Ec)[♦] أكثر من (٤ مليموز/ سم).[٤]

تأثرت تربة منطقة الدراسة بأنواعها الثلاث (تربة أكتاف الأنهار وتربة أحواض الأنهار وتربة المنخفضات الضحلة (المطمورة)) بمجموعة من العوامل أدت إلى تباين درجة التوصيل الكهربائي (Ec) وبالتالي تباين نسبة الملوحة فيما بينها، إذ بلغ معدل التوصيل الكهربائي لتربة أكتاف الأنهار (٨ مليموز/ سم)، وتربة أحواض الأنهار أكثر من (١٦ مليموز/ سم)، فيما كان معدل التوصيل الكهربائي لتربة المنخفضات ما بين (٢٠-٤٥

مليموز/ سم).[٥]

ويحسب معيار ملوحة التربة ودرجة توصيله الكهربائي Ec (ديسيمتر/ م) كما في الجدول رقم (١)، تُعد تربة أكتاف الأنهار تربة متوسطة الملوحة التي تمتد على جانبي شط الشامية لكونها تربة مرتفعة نسبياً عما يجاورها، إذ تتمتع بنظام صرف طبيعي جيد، في ما كانت تربة أحواض الأنهار وتربة المنخفضات ترب عالية الملوحة وتُعد كمبازل نظراً لانخفاض مستواها عن تربة أكتاف الأنهار الأمر الذي أدى إلى ظهور الأملاح على السطح بعد تبخر المياه منها.

جدول (١) تصنيف التربة حسب درجة ملوحتها اعتماداً على التوصيل الكهربائي (ديسيمتر/ م) لعجينة التربة المشبعة

تصنيف نوعية الترب	التوصيل الكهرباتي Ec (ديسيمتر/ م)
تربة قليلة الملوحة	أقل من ٤
تربة متوسطة الملوحة	٤ - ٨
تربة عالية الملوحة	٨ - ١٦
تربة شديدة الملوحة	أكثر من ١٦

FAO Vnesco, Irrigation drainage Salinity – Aninterner national source book, London, Hutch inson, aelce, 1973, p. 75.

بينما تظهر تربة المنخفضات في مناطق المستنقعات المطمورة وبسبب انخفاض سطحها أصبحت ذات مستوى ماء باطني مرتفع مما جعلها ذات صرف سيء إذ تحولت بعض تلك المنخفضات إلى سبخات مالحة.

وأظهرت الدراسة الميدانية أن (٤١٪) من الفلاحين المبحوثين تعاني أراضيهم الزراعية من مشكلة الملوحة وتتباين هذه النسبة بين الوحدات الإدارية، إذ سُجلت أعلى نسبة في ناحية غماس (٣٢٪)، يليها مركز القضاء بنسبة (٢٨٪)، ثم ناحيتي المهناوية والصلاحية بنسبة (٢٢٪) و(١٨٪) لكل منهما على الترتيب.[٦]

وتعزى ملوحة التربة إلى مجموعة من الأسباب تتعلق بالعوامل الطبيعية المتمثلة باستواء

السطح وارتفاع قيم التبخر وخصائص التربة الفيزيائية، فضلاً عن الأسباب المتعلقة بالعوامل البشرية التي ساعدت على حدة هذه المشكلة وهي:

أ - قلة المبازل وضعف كفاءتها:

يتميز سطح منطقة الدراسة باستوائه شبه التام وبالتالي تأثيره في عملية الصرف الطبيعي للمياه السطحية، إذ لابد من وجود شبكة مبازل تعمل على تقليل تأثير هذا الاستواء في انتشار الأملاح وتخليص التربة من المياه الزائدة.

وعلى الرغم من وجود مبزل الفرات الشرقي ومبازل ثانوية وفرعية وحقلية إلا إنها غير مؤهلة لعملية الصرف بسبب ان قسم منها غير منفذ كلياً وتعاني معظمها من عدم كفاءتها لوجود الشمبلان والقصب والبردي التي تقف حائلاً دون الصرف للمياه الزائدة عن سعة الأراضي أو المستعملة لعملية الغسل، فضلاً عن قلة وجود هذه المبازل بالقرب من بعض الأراضي الزراعية مما أدى ذلك بالفلاحين في هذه المناطق إلى بزل المياه الزائدة عن حاجة حقولهم إلى الأراضي المجاورة لأراضيهم الزراعية.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية إن (٩٠٪) من الفلاحين المبحوثين تعاني أراضيهم من مشكلة الملوحة بسبب قلة المبازل وضعف كفاءتها، وتتباين هذه النسبة بين الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة ، إذ سُجلت أعلى نسبة في ناحية غماس بـ (٤٣٪)، تليها ناحية المهناوية بنسبة (٢٨٪)، ثم ناحية الصلاحية ومركز القضاء بنسبة (١٦٪) و(١٣٪) لكلٍ منهما على الترتيب.[٦]، بينما كانت نسبة (١٠٪) من الفلاحين المبحوثين تعاني أراضيهم من مشكلة الملوحة بسبب عدم وجود مبازل قرب أراضيهم، وهي متباينة أيضاً في توزيعها الجغرافي بين الوحدات الإدارية،إذ بلغت أعلى نسبة لها في ناحية المهناوية (٥٠٪)، تليها ناحية غماس بنسبة (٤٠٪)، ثم مركز القضاء وناحية الصلاحية بنسبة متساوية بلغت (٥٪).[٨]

ب - سوء الإدارة الحقلية للموارد المائية:

يعمل الفلاحون في منطقة الدراسة على سقي مزروعاتهم بشكل يفوق الحاجة الفعلية لها، إذ يعمد إلى زيادة كميات مياه الري لأجل تخليص أراضيهم الزراعية من الأملاح مما يؤدي إلى بقاءها في الحقل، ولاسيما في طريقة الري السيحي التي تشـــكل نسبة (٢١٪) من

طرائق الري المستعملة في منطقة الدراسة.[٩]

وينجم عن هذه الطريقة تراكم الأملاح فوق سطح التربة، إذ تساعد على ذلك درجات الحرارة والتبخر الشديدين وبذلك يحدث اتصال بين الماء السطحي والماء الجوفي (الباطني) بواسطة الخاصية الشعرية.

ج - ملوحة مياه الري:

تُعد الأملاح الذائبة في المياه من أهم مصادر أملاح سهل العراق الرسوبي وبزيادة تركيزها تتفاقم مشكلة الملوحة بالاتجاه من الشمال إلى الجنوب، وتُعد مياه نهر الفرات أكثر ملوحة من مياه نهر دجلة ضمن الجزء الجنوبي من السهل الرسوبي، ويعود سبب ذلك إلى طبيعة انحدار السطح باتجاه نهر الفرات[١٠]، مما يؤدي إلى تصريف المبازل نحو هذا الانحدار.

وتكون مياه الري ذات التركيز الملحي المرتفع أهم مصادر ملوحة التربة حيث تؤثر بشكل مباشر في خواص التربة ومن ثم في الإنتاج الزراعي، إذ تؤثر الملوحة بشكل مباشر في المحاصيل الزراعية من خلال الشد الاوزموزي(*) التنافذي للماء عندما تزداد نسبة الأملاح في التربة بصورة أعلى من تركيز الأملاح في الخلية النباتية مما يؤدي إلى حدوث حركة تنافذية للماء من النبات إلى محلول التربة[١١]، فضلاً عن تأثيرها بشكل غير مباشر من خلال تركيز بعض العناصر ولاسيما أملاح الصوديوم والكروم وبتراكيز مرتفعة يصبح معها التأثير سمّياً على النباتات رغم حاجتها إليها بتراكيزها الطبيعية.[١٢]

وفي ما يخص معدل التوصيل الكهربائي لملوحة مصدر مياه الري في منطقة الدراسة (شط الشامية وفروعه) بلغ (٢.٢ مليموز/ سم)[١٣]، وتُعد مياه عالية الملوحة بسبب المعيار المبين في الجدول رقم (٢)، مما تؤثر في زيادة مشكلة الملوحة في الترب الزراعية.

جدول (٢) تصنيف مياه الري بحسب التركيز الكلي للأملاح (مليموز/ سم)

خطورة الملوحة	التوصيل الكهربائي
قليلة	أقل من ٠.٧٥
متوسطة	٠.٧٥ - ١.٥
عالية	١.٥ - ٣
عالية جداً	أكثر من ٣

المصدر: محمد عبد الله نجم وخالد بدر، الري، مطابع جامعة البصرة، البصرة،١٩٨٠، ص ٢١٠.

إن الاتجاه العام لملوحة المياه السطحية في منطقة الدراسة تميل إلى الارتفاع باتجاه الجنوب عند التقاء شط الشامية بشط الكوفة في ناحية الشنافية لما تحمله معها من أملاح أثناء عمليات ري الأراضي الزراعية مع بقايا الأسمدة والمبيدات التي تذهب مباشرة إلى النهر.

بذلك شكلت ملوحة مياه الري مشكلة يعاني منها (١٠٪) من الفلاحين المبحوثين، وتتباين هذه النسبة بين الوحدات الإدارية، إذ سجلت أعلى نسبة في ناحية المهناوية (٣٣٪)، تليها ناحية غماس بنسبة (٢٥٪)، ثم ناحية المهناوية ومركز القضاء بنسبة (٢٣٪) و(١٩٪) لكل منهما على الترتيب.[١٤]

د - استعمال مياه البزل في الري:

تكون هذه الظاهرة من أخطر مسببات ملوحة التربة لما تتصف به مياه البزل من تراكيز ملحية عالية تصل إلى (٢٩ مليموز/ سم).[١٥]

تستعمل مياه البزل في الري ذلك لنقص المياه الواردة إلى أجزاء من منطقة الدراسة، إذ تستعمل للتعويض عن هذا النقص خاصة في الموسم الصيفي، وبهذا تحولت هذه المبازل إلى مصادر للري بعكس الغرض الرئيس من إنشائها إلى سبب مباشر إلى ظهور الملوحة في التربة.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن نسبة الفلاحين المبحوثين الذين يستعملون مياه المبازل في الري هي (٥٪)، وهي متباينة في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ بلغت أعلاها في مركز القضاء (٥٨٪)، تليه ناحية غماس بنسبة (٢٥٪)، ثم ناحية الصلاحية بنسبة (١٧٪).[١٦]

٣ - مشكلة تغدّق التربة:

تؤثر هذه المشكلة في إعاقة تصريف المياه داخل التربة لوجود طبقة صماء طينية لا تسمح بتصريف المياه مما تؤدي إلى تجمعها في منطقة جذور النباتات، إذ تعمل على طرد الهواء داخل التربة، أو تظهر هذه المياه على السطح.

تنتشر هذه الظاهرة في المناطق ذات المستويات الواطئة من سطح منطقة الدراسة، إذ

تظهر في مناطق الأهوار المطمورة التي أصبحت منخفضات جافة بعد إنشاء سدة الهندية، حيث توجد هذه الأراضي بشكل رئيس حول مناطق شط الشامية المتمثلة بهور أبن نجم والجبور وهور أبو بلام وآل ياسر وهور عبد الله التي تم تجفيفها وزراعة أراضيها بمحصول الشلب.(١٧)

تنحسر المناطق المتغدقة في منطقة الدراسة في فصل الصيف نتيجة درجات الحرارة والتبخر الشديدين، في حين يبلغ أقصى توسع لها في فصل الشتاء بسبب زيادة كميات المياه الواصلة إلى الأراضي الزراعية وهي غالباً ما تكون فائضة عن حاجة هذه الأراضي الواقعة ضمن حدود الإرواء، فضلاً عن سيادة زراعة محصولي الحنطة والشعير في هذا الفصل واحتلالهما مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، إذ تستعمل طريقة الغمر في الري مما يؤدي إلى ارتفاع الماء الباطني بسبب الرشح من القنوات الإروائية أو من الأراضي الزراعية ومن ثم ظهورها على السطح، كما يمكن ملاحظة الأملاح التي تكون محيطة بهذه المناطق المتغدّقة خاصة في فصل الصيف.

لقد أظهرت الدراسة الميدانية أن نسبة الفلاحين المبحوثين التي تعاني أراضيهم من هذه المشكلة هي (٨٪)، وتتباين في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ شكلت أعلى نسبة في ناحية المهناوية (٤٢٪)، يليها مركز القضاء بنسبة (٢٧٪)، ثم ناحيتي غماس والصلاحية بنسبة (١٨٪) و(١٣٪) لكل منهما على الترتيب.(١٨)

ومن الجدير بالإشارة أن هذه المشكلة تكون أقل المشاكل الطبيعية التي سجلتها الدراسة الميدانية وذلك لشيوع زراعة محصول الشلب لمساحات كبيرة الذي يحتاج إلى الغمر المستمر بالمياه مما يعمل على غسل التربة باستمرار من الأملاح، أي أن عملية الغسل المستمرة تُعد سبباً رئيساً إلى قلة نسبة هذه المشكلة.

رابعاً / المشاكل البشرية :

١ - مشكلات الأيدي العاملة:

تعاني منطقة الدراسة من مجموعة من مشكلات تتعلق بالأيدي العاملة ويمكن إيجازها بالآتي:

أ - العزوف عن العمل الزراعي:

لا تعاني منطقة الدراسة من قلة الأيدي العاملة الزراعية بقدر ما تعانيه من عزوف تلك الأيدي العاملة عن العمل الزراعي، إذ بينت الدراسة الميدانية أن نسبة المبحوثين الذين يعانون من هذه المشكلة (٥٤٪)، إذ يفضل معظم العاملين الأجراء التوجه نحو الأعمال الأخرى، ولاسيما العمل في المؤسسات الحكومية وذلك لتحسين المستوى المعيشي المتأتي من دخل تلك الأعمال مقارنة بالدخل المتأتي من الأعمال الزراعية، وتتباين هذه النسبة بين الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة، إذ سجلت أعلى نسبة في ناحية غماس (٣٥٪)، يليها مركز القضاء بنسبة (٢٧٪)، ثم ناحيتي الصلاحية والمهناوية بنسبة (٢٣٪) و(١٥٪) لكل منهما على الترتيب.[١٩]

ب - ارتفاع أجور الأيدي العاملة الزراعية:

يمثل ارتفاع أجور الأيدي العاملة عبئاً مضافاً إلى العملية الزراعية، حيث مردوداتها القليلة مقارنة بارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤثر في إعاقة تحقيق الأهداف المتوخاة من العملية الإنتاجية، إذ بلغت أجور الأيدي العاملة الزراعية في منطقة الدراسة من (٨-١٢) ألف دينار في اليوم وهو أجر غير ثابت وقابل للارتفاع،[٢٠] وكما أظهرت الدراسة الميدانية أن نسبة (٣٠٪) من الفلاحين المبحوثين يعانون من ارتفاع أجور الأيدي العاملة الزراعية.[٢١]

ج - ضعف الخبرة العلمية:

تشكل الخبرة العلمية أهم العوامل المؤثرة في العمليات الزراعية لتأثيرها المباشر في الإنتاج والإنتاجية، فضلاً عن نوع المحاصيل الزراعية التي يقوم الفلاحون بزراعتها، ويمكن توضيح أهم مصادر الخبرة لفلاحي منطقة الدراسة على النحو الآتي:

١ - الخبرة التقليدية (المتوارثة أو المتراكمة) عن ممارسة العمل الزراعي:

ويقصد بها ما يكتسبه المزارع من الخبرة المتأتية من ممارسة العمل الزراعي بصورة مستمرة ومتوارثة من الآباء إلى الأبناء وتمتد لعشرات السنين لكنها ليست الخبرة العلمية، وتشكل نسبة (٨٩٪) من الفلاحين المبحوثين، وهي متباينة في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ بلغت أعلى نسبة لها في ناحية غماس (٤٥٪)، تليها ناحية المهناوية بنسبة (٢١٪)،

ثم مركز القضاء وناحية الصلاحية بنسبة (١٨٪) و(١٦٪) لكلٍ منهما على الترتيب[٢٢]، فضلاً عن إمكانية تصنيف هذه الخبرة إلى ثلاثة أنواع هي : [٢٣]

١- سنوات الخبرة الطويلة: الممتدة لأكثر من (٢٠) سنة، وتمثل نسبة (٦٣٪) من المبحوثين.

٢- سنوات الخبرة المتوسطة: الممتدة من (١٠-٢٠) سنوات، وتمثل نسبة (٣٠٪) من المبحوثين.

٣- سنوات الخبرة القصيرة: الممتدة من (٥-١٠) سنوات، وتشكل نسبة (٧٪) من المبحوثين.

ولابد من الإشارة إلى أن نسبة (٢٢٪) من العاملين الزراعيين يمارسون هذه المهنة بشكلٍ مؤقت حسب الموسم، وهي متباينة في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ سجلت أعلاها في مركز القضاء (٣٤٪)، تليه ناحية الصلاحية بنسبة (٢٩٪)، ثم ناحيتي المهناوية وغماس بنسبة (٢١٪) و(١٦٪) لكلٍ منهما على الترتيب.[٢٤]

١ - الخبرة العلمية المكتسبة:

يُقصد بها المكتسبة بفعل الدراسة بين النظرية والتطبيقية في المؤسسات العلمية المتمثلة بالإعداديات والمعاهد والكليات الزراعية، وتشكل نسبة (١١٪) من عينة المبحوثين في منطقة الدراسة، وهي متباينة في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ بلغت أعلاها في مركز القضاء (٣٣٪)، تليه ناحية المهناوية بنسبة (٢٨٪)، ثم ناحيتي الصلاحية وغماس بنسبة (٢٢٪) و(١٧٪) لكلٍ منهما على الترتيب[٢٥].

وأظهرت الدراسة إن أعلى نسبة للتحصيل الدراسي للعاملين الزراعيين هو الابتدائية إذ بلغت (٥٠٪)، تليها نسبة الأميّون (٢٦٪)، بعدها حملة شهادة المتوسطة بنسبة (١٣٪)، ثم نسبة الكليات والمعاهد (٦٪) و(٥٪) لحملة شهادة الإعدادية، ولم تظهر أية شهادة متخصصة ضمن عينة الدراسة.[٢٦]

ووفقاً لذلك يتضح أن العاملين في القطاع الزراعي لا يملكون الخبرة العلمية الكافية لتؤهلهم من أن يكونوا مصدر قوة للإنتاج الزراعي القائم على الأسس العلمية من حيث تحصيلهم الدراسي، فضلاً عن أن نسبة (١٠٪) منهم عمال متغيرين لا يعملون في مجالٍ واحد بل أينما توافرت لهم فرص للعمل.[٢٧]

٢ - انخفاض كفاءة أداء العمل الزراعي:

تظافرت أسباب عدة أثرت في انخفاض كفاءة العمل لاستثمار الأراضي الزراعية ولاسيما للمدة (١٩٩٧-٢٠٠١) بسبب توجه الفلاحين للجمع بين مهنة الزراعة ومهنٍ أخرى لكثرة المشكلات التي أدت إلى تقليص مساحة الأراضي المزروعة منها شحة المياه الأمر الذي أدى إلى وجود بطالة مقنّعة بين صفوف الفلاحين لتعمل على خفض كفاءة أداء العمل الزراعي وهبوط مستوى دخل الفلاح ومن هذه المهن هي الوظائف الحكومية والأعمال الحرة، إذ أظهرت الدراسة إن (٢٠٪) من الفلاحين المبحوثين يزاولون مهن أخرى غير الفلاحة، وان (٧٪) منهم لا يفضلون الاستمرار بالعمل الزراعي لان المردود الاقتصادي للمهن الأخرى أعلى.[٢٨]

ومن الأسباب الأخرى لانخفاض كفاءة العمل الزراعي هي قلة الخبرة العلمية المتمثلة بالاعتماد على الخبرة المتوارثة (المتراكمة) عن سنوات ممارسة مهنة الفلاحة، كما إن إقامة الفلاحين في مناطق غير تلك التي توجد فيها حقولهم الزراعي التي ظهرت من خلال (٧٪) منهم قد أدى إلى ضعف الإشراف والمتابعة المستمرة على حقولهم الزراعية بأنفسهم.[٢٩]

كذلك عدم توافر الكثير من الخدمات الأساسية، ولاسيما طرق النقل، فضلاً عن تمسك الفلاح بالأساليب التقليدية في مراحل العمليات الزراعية وبالتالي سوء الأداء الزراعي لضعف المستوى الثقافي الناتج من كون (٢٦٪) منهم أميّون[٣٠]، مما يؤثر سلباً في الاستفادة من التقانات الزراعية الحديثة.

٣ - مشكلة قلة الإمكانات المادية:

تمثل هذه المشكلة عائقاً في طريق تحديث الإنتاج الزراعي، ولاسيما في إدخال التقانات الحديثة في العملية الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي لغرض زيادة إنتاجية الدونم والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.

وبالرغم من ذلك لم تكن هناك مساهمة فعالة للتسليف لتذليل العقبات التي تواجه الإنتاج الزراعي، إذ بلغت نسبة الذين لم يستلفوا من المصارف الزراعية (٩٩٪) من المبحوثين لأسباب أهمها ارتفاع نسبة الفائدة المشروطة على المبالغ المستلفة والروتين الإداري

في عملية استلامها، فضلاً عن قلتها.[٣١]

٤ - مشكلة استثمار الحيازات الزراعية:

يعاني الإنتاج الزراعي من سوء استثمار الحيازات الزراعية، إذ أظهرت الدراسة الميدانية أن (٧٢٪) من المبحوثين لم تستثمر جميع أراضي حيازاتهم الزراعية ذلك لأسباب عدة يمكن إجمالها بالآتي:[٣٢]

١- عدم توافر المستلزمات الزراعية لارتفاع أسعارها مما أثر سلباً في استثمار الحيازات الزراعية، وتشكل نسبة (٥٤٪).
٢- قلة الحصة المائية وتشكل نسبة (١٩٪).
٣- تأثر جزء من الحيازات بالملوحة وانتشار ما يعرف بالأرض السبخة وشكلت نسبة (١٢٪).
٤- فقر التربة وإنهاكها بالزراعة المستمرة على طول السنة وتشكل نسبة (٨٪).
٥- عدم إتباع أساليب البزل الصحيحة لمياه الري الزائدة وارتفاع نسبة المياه الباطنية، وتشكل نسبة (٤٪).
٦- انتشار الأدغال في جزء من أراضي هذه الحيازات وتشكل نسبة (٢٪).
٧- استثمار جزء منها بالسكن وحظائر للحيوانات وتشكل نسبة (١٪).

٥ - مشكلات متعلقة بالمستلزمات الزراعية:

يواجه الفلاحون في منطقة الدراسة قلة توفير المستلزمات الزراعية التي تؤثر بشكلٍ رئيس في الإنتاج الزراعي الأمر الذي يلقي بضلاله على كمية ونوعية الإنتاج، ومن أهم هذه المستلزمات هي البذور المحسنة والأسمدة الكيميائية والمبيدات وسيتم إيضاحها على النحو الآتي:

١- مشكلات البذور المحسنة:

أوضحت الدراسة الميدانية أن (٩٠٪) من فلاحي منطقة الدراسة يعانون من مشكلات تتعلق بتوفير البذور، وفي مقدمتها ارتفاع أسعارها بنسبة (٤٤٪)، تليها تعرض البذور للتعفن والحشرات بنسبة (٢٠٪)، ثم عدم كفايتها بنسبة (١٣٪)، وقلة توافرها وتدني نوعيتها بنسبة

(١٢٪) و(١١٪) لكل منهما على الترتيب.[٣٣]

٢- مشكلات توفير الأسمدة الكيميائية:

بينت الدراسة الميدانية إن (٩٧٪) من الفلاحين المبحوثين في منطقة الدراسة يعانون من مشكلات تتعلق بتوفير الأسمدة، وتأتي في مقدمتها ارتفاع أسعارها بنسبة (٧٢٪)، تليها توافرها في الوقت المناسب بنسبة (١٨٪)، ثم تدني نوعيتها بنسبة (٦٪)، وبُعد أماكن قطع الأسمدة وقلة الكمية المستلمة بنسبة متساوية لكل منهما بلغت (٢٪).[٣٤]

٣- مشكلات توفير المبيدات الزراعية:

أظهرت الدراسة الميدانية أن (٨٨٪) من الفلاحين المبحوثين يعانون من مشاكل تتعلق بتوفير المبيدات الزراعية، إذ جاءت في مقدمتها ارتفاع أسعارها بنسبة (٥٠٪)، تليها تدني نوعيتها وقلة فاعليتها بنسبة (٢١٪)، ثم عدم توافرها في الوقت المناسب بنسبة (١٨٪)، وقلة الكمية المستلمة وعدم توافر المرشات اليدوية والميكانيكية من الجهات الحكومية ذات العلاقة بنسبة (١١٪).[٣٥]

٦ - مشكلات عمليات الري:

يعتمد الإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة على الموارد المائية السطحية، وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن (٤٤٪) من عينة الدراسة يعانون مشكلات تتعلق بعمليات الري، ويمكن إيضاحها على النحو الآتي:

أ- وجود نبات الشمبلان:

يؤثر الشمبلان بصورة كبيرة في إعاقة انسيابية المياه في المجاري المائية، ويعاني من هذه المشكلة (٣٨٪) من نسبة المبحوثين، وهي متباينة في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ سجلت أعلاها في ناحية غماس (٤٥٪)، يليها مركز القضاء بنسبة (٢٣٪)، ثم ناحيتي المهناوية والصلاحية بنسبة (١٧٪) و(١٥٪) لكلٍ منهما على الترتيب.[٣٦]

ب- انقطاع التيار الكهربائي:

يعاني من هذه المشكلة (٣٠٪) من عينة الدراسة، ولاسيما أن (٩٥٪) من المضخات المستعملة في عمليات الري هي مضخات كهربائية.[٣٧]

تتباين نسبة هذه المشكلة بين الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة، إذ بلغت أعلاها في ناحية غماس (٣٨٪)، تليها ناحية المهناوية بنسبة (٢٤٪)، ثم مركز القضاء وناحية الصلاحية بنسبة (٢٢٪) و(١٦٪) لكلٍ منهما على الترتيب[٣٨].

ج- رشح الأنهار:

تؤثر فواقد الرشح من الأنهار في الإنتاج الزراعي من خلال زيادة نسبة الضائعات المائية، إذ تقدر نسبة الضائعات بواسطة الرشح والنقل (٤٥٪)، وضائعات الجريان السطحي (١٧٪)، والتسرب الجوفي (٢٣٪)[٣٩]، ولا توجد في منطقة الدراسة جداول مبطنة لذا تكون هناك زيادة في قيم الضائعات المائية من خلال الرشح والتبخر.

وأظهرت الدراسة الميدانية أن (١٥٪) من عينة الدراسة يعانون من رشح الأنهار، وتتباين هذه النسبة بين الوحدات الإدارية، إذ بلغت أعلاها في ناحية الصلاحية (٣٣٪)، تليها ناحية المهناوية بنسبة (٢٥٪)، ثم ناحية غماس ومركز القضاء بنسبة (٢٣٪) و(١٩٪) لكلٍ منهما على الترتيب.[٤٠]

د- التجاوزات على الحصة المائية:

ظهر من الدراسة الميدانية إن نسبة المبحوثين الذين يعانون من هذه المشكلة (١١٪)[٤١]، ولاسيما في المناطق التي يسود فيها الري السيحي والمناطق التي تقع في ذنائب المجاري المائية (البزايز)، فضلاً عن قيام بعض الفلاحين بنصب مضخات ذات قوى حصانية كبيرة عند صدور الأنهار ضمن منطقة الدراسة مقارنة بالذنائب فيؤدي ذلك إلى حدوث خلل في التوزيع وبالتالي قلة الحصة المائية.

تتباين هذه النسبة في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ سجلت أعلاها في ناحية غماس (٣٧٪)، يليها مركز القضاء وناحية المهناوية بنسبة متساوية بلغت (٢٨٪) لكلٍ منهما، ثم ناحية الصلاحية بنسبة (٧٪).[٤٢]

و- قلة الوقود:

يعاني من هذه المشكلة (٦٪) من الفلاحين المبحوثين ولاسيما وان (٥٠٪) من مضخات الري تعمل بالديزل، كما يتباين توزيع هذه المشكلة بين الوحدات الإدارية، إذ تصدرت

ناحية غماس بأعلاها (٣٣٪)، تليها ناحية المهناوية بنسبة (٢٥٪)، ثم مركز القضاء وناحية الصلاحية بنسبة (٢٢٪) و(٢٠٪) لكلٍ منهما على الترتيب.[٤٣]

٧ - مشكلات المكننة الزراعية:

تمثل المشكلات المتعلقة بالمكننة الزراعية من العقبات التي تعترض تطور العملية الزراعية، إذ بينت الدراسة الميدانية أن (٧٣٪) من المبحوثين يعانون من مشاكل المكننة الزراعية، ولاسيما المتعلقة بالساحبات والحاصدات.[٤٤]

تشمل هذه المشكلات صعوبة الحصول على خدماتها لقلتها، فضلاً عن ارتفاع أثمان تأجيرها، ويعاني من هذه المشكلة (٣٠٪) من الفلاحين المبحوثين، كما أشار (٩٠٪) منهم إن الساحبات المستعملة في مراحل الإنتاج الزراعي مؤجرة[٤٥]، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف عملها، فضلاً عن عدم تيسرها في الأوقات المناسبة وبما يلائم الحاجة الفعلية لها.

أما الحاصدات فان المشكلة تكون أكبر في ظل النقص في أعدادها، إذ بلغ عددها (١٣٠) حاصدة[٤٦]، في ما بلغت المساحة المستثمرة بمحاصيل الحبوب الرئيسة من الحنطة والشعير والشلب (٢٢١٤٧١.٨) دونماً، مما يعني ذلك حاجة منطقة الدراسة إلى (١٤٨) حاصدة[♦] بفارق (١٨) حاصدة، فضلاً عن أن (٩٧٪) من الفلاحين المبحوثين أشاروا إلى أن استعمالهم حاصدات مؤجرة وقديمة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف استعمالها وزيادة نسبة الفاقد من المحاصيل المحصودة، إذ إن (٢٨٪) من الفلاحين المبحوثين يعانون من هذه المشكلة[٤٧]، مما أدى إلى اتجاه الفلاحين نحو الحصاد اليدوي، كما تتفاقم هذه المشكلة في ظل عزوف أعداد كثيرة من الأيدي العاملة عن العمل الزراعي، فضلاً عن قلة خبرتها في الحصاد مما أدى إلى طول مدة الحصاد وارتفاع كلفته وانخفاض كميته نتيجة ضياع نسبة منه في مرحلة جمعه وعمليتي الرياسة والتذرية، ومن المشكلات الأخرى التي تواجه استعمال المكننة الزراعية في منطقة الدراسة هي شحة الوقود (الكاز) والزيوت، ويعاني من هذه المشكلة (٢٨٪) من الفلاحين المبحوثين، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الاحتياطية للمكائن الزراعية ويعاني من هذه المشكلة (١٤٪) من مالكي المكائن الزراعية.[٤٨]

٨ - مشكلات الإرشاد الزراعي:

تواجه عملية الإرشاد الزراعي في منطقة الدراسة مجموعة من العقبات أدت إلى ظهور معاناة (٥٧٪) من الفلاحين المبحوثين بعدم الاستفادة من خدماتها، ويمكن توضيح هذه المشكلات على النحو الآتي:[٤٩]

١- عدم وجود مراكز إرشادية متخصصة تقدم خدماتها إلى الفلاحين، وان ما موجود هو مرشدين زراعيين يتوزعون بواقع مرشد زراعي واحد لكل شعبة زراعية، وهذا أدى إلى ظهور صعوبات في إيصال الإرشادات العلمية الزراعية إلى الفلاحين، فضلاً عن عمل المرشدين خارج الشعب الزراعية يتطلب اعتمادات مالية ووسائل نقل لهذا الغرض وهو أمر غير موجود في الشعب الزراعية.

أظهرت الدراسة الميدانية أن (٤٩٪) من الفلاحين المبحوثين يعانون من هذه المشكلة، وهي متباينة في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ شكلت أعلى نسبة في ناحية غماس (٥٢٪)، تليها ناحية المهناوية بنسبة (٢١٪)، ثم مركز القضاء وناحية الصلاحية بنسبة (١٥٪) و(١٢٪) لكلٍ منهما على الترتيب.

٢- قلة الندوات الإرشادية التي تقدم الإرشادات الزراعية التي تهم الفلاحين في منطقة الدراسة وعدم وضوح مناهجها، فضلاً عن إقامتها في الشعب الزراعية بعيداً عن الفلاحين وما يرافقها من عدم توفر الوسائل الإرشادية الحديث، ولاسيما أجهزة العرض والمطبوعات الإرشادية.

أتضح من الدراسة الميدانية إن (٣١٪) من المبحوثين يعانون من هذه المشكلة، وهي متباينة في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ تصدرت ناحية غماس بأعلى نسبة بلغت (٤٠٪)، تليها ناحية المهناوية بنسبة (٢٥٪)، ثم مركز القضاء وناحية الصلاحية بنسبة (١٩٪) و(١٦٪) لكل منهما على الترتيب.

٣- إن أسلوب إدارة عملية الإرشاد غير مواكبة لأحداث التطورات، وافتقار المرشدين إلى إتباع طرائق علمية تمكنهم من إيصال الفكرة إلى الفلاحين وإقناعهم بها، وهذه المشكلة يعاني منها (٢٠٪) من المبحوثين، وتوزعت بصورة متباينة بين الوحدات الإدارية لمنطقة

الدراسة، سُجلت أعلاها في ناحية المهناوية (٢٧٪)، تليها ناحيتي الصلاحية وغماس بنسبة متساوية بلغت (٢٦٪) لكل منهما، ثم مركز القضاء بنسبة (٢١٪).

٩ - مشكلات التسويق الزراعي:

تُعد مشكلة التسويق مكملة للعملية الإنتاجية، وفي منطقة الدراسة تكون الدولة مسؤولة عن تسلم (شراء) بعض المحاصيل الزراعية دون غيرها كالحنطة والشعير والشلب، فضلاً عن خضوع هذه المحاصيل للسياسية السعرية، إذ تقوم بتهيئة المراكز التسويقية لها، وأظهرت الدراسة الميدانية إن جميع المبحوثين كانت دوافعهم لتسويق محاصيلهم الزراعية (الحنطة والشعير والشلب) بسبب ارتفاع أسعارها.

وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن (٤٣٪) من الفلاحين يعانون من مشكلات تتعلق بعملية التسويق الزراعي ويمكن إجمالها على النحو الآتي:[٥٠]

١- الشروط المفروضة على استلام محاصيل الحبوب ولاسيما الشلب، إذ حددت الجهات ذات العلاقة (السايلوات) نسبة الشوائب بـ (٢٪) والرطوبة (١٤٪)، مما أبرز مشكلة (٢٥٪) من الفلاحين، وهي متباينة في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ سجلت أعلى نسبة لها في ناحية غماس (٥٠٪)، يليها مركز القضاء بنسبة (٢٠٪)، ثم ناحيتي الصلاحية والمهناوية بنسبة (١٦٪) و(١٤٪) لكل منهما على الترتيب.

٢- كثرة الوسطاء والروتين في إنجاز معاملات التسويق مما يؤثر في تأخر تسلم محاصيل الحبوب من قبل المراكز التسويقية، ويعاني من هذه المشكلة (٢٢٪) من المبحوثين، وهي متباينة في توزيعها الجغرافي بين الوحدات الإدارية، إذ بلغ أعلاها في ناحية غماس (٤٩٪)، تليها ناحية المهناوية بنسبة (٢١٪)، ثم مركز القضاء وناحية الصلاحية بنسبة (١٨٪) و(١٢٪) لكل منهما على الترتيب.

٣- عدم كفاية المخازن في احتواء محاصيل الحبوب خاصة محصول الشلب، فضلاً عن ضعف كفاءة هذه المخازن لكونها ذات بناء وأرضية غير جيدة مما جعل المحاصيل عرضة للأحوال الجوية والآفات خاصة القوارض والطيور.

٤- ارتفاع أجور نقل المحاصيل الزراعية، ويعاني من هذه المشكلة (١٩٪) من الفلاحين المبحوثين، ويكون الشائع من وسائل النقل هي الساحبات وسيارات الحمل المؤجرة مما يزيد تحمل الفلاحين أعباء إضافية، وتتباين هذه النسبة بين الوحدات الإدارية، إذ سجلت أعلى نسبة في ناحية غماس (٣١٪)، يليها مركز القضاء بنسبة (٢٧٪)، ثم ناحيتي المهناوية والصلاحية بنسبة (٢٢٪) و(٢٠٪) لكل منهما على الترتيب.

٥- قلة ورداءة كفاءة وسائط النقل التي غالباً ما تكون ساحبات وسيارات حمل (كيا وبيك آب)، فضلاً عن شيوع طرق النقل غير المعبدة في منطقة الدراسة، ولاسيما الطرق الريفية الترابية الممهدة (السبيس) وما يترتب على ذلك من صعوبة في العملية التسويقية للمحاصيل الزراعية خاصة عند تساقط الأمطار ويعاني من هذه المشكلة (١٣٪) من المبحوثين، وهي متباينة في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ بلغت أعلاها في مركز القضاء (٤٠٪)، تليه ناحية المهناوية بنسبة (٢٩٪)، ثم ناحيتي الصلاحية وغماس بنسبة (٢١٪) و(١٠٪) لكل منهما على الترتيب.

٦- بُعد المراكز التسويقية عن مراكز الإنتاج، ويعاني من هذه المشكلة (٨٪) من عينة البحث، وهي متباينة في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ سجلت أعلاها في مركز القضاء (٤٤٪)، تليه ناحية المهناوية بنسبة (٢٧٪)، ثم ناحيتي الصلاحية وغماس بنسبة (١٧٪) و(١٢٪) لكلٍ منهما على الترتيب.

٧- تأخر مراكز التسويق في تسديد مبالغ الشراء إلى الفلاحين، وغالباً ما يتم تسديدها بعد مرور شهر أو شهرين من موعد التسويق، ويعاني من هذه المشكلة (٨٪) من عينة البحث، كما أنها متباينة في توزيعها بين الوحدات الإدارية، إذ شكلت أعلى نسبة لها في ناحية المهناوية (٤٩٪)، تليها ناحية غماس بنسبة (٢٢٪)، ثم مركز القضاء وناحية غماس بنسبة (٢٠٪) و(٩٪) لكلٍ منهما على الترتيب.

٨- عدم اهتمام المنتجين بمسألة التعبئة والفرز والتصنيف للمحاصيل المسوقة ، إذ

تسوق بطرق بدائية مما يُعرّض المنتوج إلى التلف وهذا ما تعانيه ثمور منطقة الدراسة عند تسويقها بصورة (فَل) وتعرضها للمطر والرياح والأتربة مما يسبب تلف الكثير منها.

ثالثاً / المشكلات التي تواجه الإنتاج الحيواني في قضاء الشامية

يواجه الإنتاج الحيواني في منطقة الدراسة مجموعة من المشكلات يمكن إيضاحها على النحو الآتي:-

أ- قلة الإنتاجية :

وهذا يعود لأسباب متعددة سندرسها على النحو الآتي:-

١- نقص التغذية وهذا يعود الى قلة المساحات المستثمرة بالأعلاف الخضراء (الذرة البيضاء العلفية والجت والبرسيم)، وبالتالي انعكاسه على قلة إنتاجية الحيوانات الحقلية من الحليب واللحوم مقارنة بالإنتاجية القياسية ، فعلى سبيل المثال بلغ معدل أنتاج البقرة الواحدة من الحليب (٩٦ كغم/ سنة) ، أمّا الإنتاجية القياسية فبلغت (٤٠٠٠ كغم/ سنة)[٥١] ، فضلاً عن تأثير قلة المساحات المستثمرة بالأعلاف في عدم التمكن من زيادة إعداد الحيوانات التي تتم تربيتها.

٢- قلة كمية الأمطار المتساقطة وتذبذبها أدى إلى تدهور المراعي الطبيعية وتدني نوعيتها التي تعتمد عليها قطعان الأغنام والماعز والجمال ، مما يؤدي الى البحث عن مراعي جديدة وبالتالي الضغط عليها بدون الأخذ بنظر الاعتبار حمولتها الحيوانية.

٣- رعي المناطق بعد حصادها لاسيما قطعان الأغنام والأبقار وهي أعلاف جافة ذات قيمة غذائية محدودة وبالتالي انخفاض إنتاجيتها.

٤- انخفاض كفاءة التحويل الغذائي للماشية لاسيما الأبقار والأغنام ، إذ تتطلب (٥-٧) كيلوغراماً من الأعلاف الخضراء الجيدة لإنتاج كيلوغرام واحد من اللحوم.[٥١]

٥- عدم وجود نشاط لتحسين السلالات سواء أكانت للقطاع الحكومي أم للقطاع الخاص ، إذ ما زالت تربى الحيوانات المحلية ذات الإنتاجية الضعيفة ، وعدم توفير إعداد منها لإغراض التكثير والتسمين ، ليس لضعف القدرة المحلية لتهيئة الحملان والعجول لأغراض التسمين فحسب ، بل إنّ الإمكانيات العلمية في إيجاد أصول خاصة للإنتاج

تلائم منطقة الدراسة تكاد تكون معدومة كلياً ، بينما أخذت هذه الاتجاهات إبعادا متطورة في الدول المتقدمة ، في حين لازالت معظم القطعان المرباة تحتفظ بخاصيتها المحلية في قلة الكميات المنتجة من اللحوم والحليب وانخفاض أوزانها لضعف الحيوانات ، فضلاً عن النقص في الكوادر البحثية المتخصصة في مجال الإنتاج الحيواني وضعف التنسيق بين أجهزة البحث العلمي وعدم وجود التمويل اللازم لتنفيذ البرامج البحثية.

٦- عدم وجود التكامل الزراعي – الصناعي لضعف الاستثمارات في مجال الإنتاج الحيواني المحلي سواء أكان من القطاع الحكومي أم القطاع الخاص ، إذ لا توجد في منطقة الدراسة شركات متخصصة بتصنيع المنتجات الحيوانية لاسيما اللحوم والجلود والأصواف ومعامل تصنيع الأعلاف، وهذا يعود لأسباب متعددة أهمها قلة التسليف في مجال الإنتاج الحيواني الذي يؤدي الى تدني المستوى التقني المستعمل في هذا المجال.

٧- عدم قدرة المنتجات الحيوانية المحلية من منافسة المنتجات الحيوانية المستوردة الداخلة في الأسواق ، ويعزى ذلك إلى قلتها من جهة وارتفاع تكاليف إنتاجها من جهة أخرى لاسيما اللحوم والبيض والألبان ، وعدم وجود قوانين تنظم تدفق المنتجات الحيوانية من الدول المجاورة.

٨- عدم الاهتمام بمسألة نوع وإعداد الحيوانات التي يتم ذبحها (سواء أكانت عملية الذبح تتم في المسالخ أم خارجها) لاسيما الأغنام مما يؤدي إلى فقدان إعداد كبيرة من الإناث.

٩- عدم وجود رقابة على تمنع تهريب الحيوانات لاسيما الأغنام والجمال وبالتالي التأثير السلبي في قلة إعدادها.

١٠- قلة المراكز البيطرية الحكومية في القضاء ، إذ تقتصر على مستوصف بيطري واحد ، فضلاً عن ضعف التنسيق بين الكوادر المتخصصة في مجال الإرشاد الزراعي والإنتاج الحيواني ، وعدم وجود مؤسسات أو مشاريع التدريب والتأهيل لتطوير الإنتاج الحيواني.

١١- لا توجد في القضاء والمحافظة وعموم القطر مصانع للأدوية البيطرية واللقاحات ومستلزمات العمل البيطري ، والمواد البايلوجية والكيمياوية المستعملة في تنفيذ

الفحوصات المختبرية ، إذ يتم الاعتماد كلياً على الاستيراد لعدم وجود مصادر محلية بديلة ، فضلاً عن قدم الأجهزة والمعدات الحقلية والمختبرية التي تستعمل في تشخيص وعلاج أمراض الحيوانات إذ ما زالت تنقصها الحداثة والتطوير.

١٢- تتحدد أسعار المنتجات الحيوانية لاسيما الحيوانات الحية في الأسواق على وفق العرض والطلب ، ويتم بيعها بطريقة بدائية لا تواكب النشاطات العالمية في هذا المجال.

١٣- عدم الاهتمام بمسألة الإحصاءات الدقيقة لأعداد الثروة الحيوانية لاسيما لحيوانات الماشية في القضاء ، إذ غالباً ما يتم الاعتماد على إعداد تقديرية ، الأمر الذي انعكس على حجم العناية البيطرية وقلة إعداد المراكز البيطرية التابعة للقطاع الحكومي.

الاستنتاجات

توصل البحث الى صحة الفرضية التي وضعها الباحث والتي تؤكد بأن الإنتاج الزراعي في قضاء الشامية يعاني من العديد من المشاكل وأهمها يتمثل بما يأتي :

١- مشكلة نمو الأدغال وهي من أوسع المشاكل التي تعاني منها أغلب الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة حيث تؤثر في الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً .

٢- تعاني الأراضي من مشكلة ملوحة التربة في منطقة الدراسة والتي تعزى إلى مجموعة من الأسباب مثل قلة المبازل وضعف كفاءتها وسوء الأدارة الحقلية للموارد المائية كذلك ملوحة مياه الري واستعمال مياه البزل في عملية الإرواء .

٣- مشكلة تغدق التربة أذ تؤثر في إعاقة تصريف المياه داخل التربة وهي من أقل المشاكل التي سجلتها الدراسة الميدانية ويعزى السبب الى أن زراعة محصول الشلب تتطلب تغدق التربة بالماء .

٤- مشكلة الايدي العاملة وتوجد في ظل هذه المشكلة عدة مشاكل أشار لها البحث بالتحليل مثل عزوف الأيدي العاملة عن العمل كذلك أرتفاع أجورها ومن ثم ضعف الخبرة العملية لهذه الأيدي العاملة .

٥- مشكلة قلة الأمكانات المادية أذ تمثل هذه المشكلة عائقاً أمام تحديث الإنتاج الزراعي ولا سيما في أدخال التقانات الحديثة في العملية الزراعية .

٦- مشكلة أستثمار الحيازات الزراعية متمثلة بسوء أستثمار هذه الحيازات ولأسباب عديدة منها ضألة توافر المستلزمات الزراعية وقلة الحصة المائية وفقر التربة وأنهاكها بالزراعة وغيرها من الأسباب .

٧- مشكلة تتعلق بالمستلزمات الزراعية مثل المشاكل الخاصة بالبذور والأسمدة والمبيدات .

٨- مشكلات عمليات الري التي تعزى الى العديد من الأسباب مثل وجود الشمبلان وأنقطاع التيار الكهربائي ورشح لانهار وغيرها .

٩- مشكلات أخرى تتعلق بمكننة الزرعة وعمليات التسويق التي تعاني العديد من المشكلات التي تؤثر على الانتاج الزراعي وعملية تسويقه أو خزنه .

١٠- مشكلات تتعلق بالإنتاج الحيواني وهي كثيرة تطرق لها البحث مثل قلة أعداد الحيوانات المرباة وقلة المساحة المستغلة لذلك وعدم توفير الأعلاف لها وغيرها من المشاكل .

التوصيات

١- معالجة مشكلة نمو الأدغال وتتم إتباع طريقتين هما الطريقة الميكانيكية و الطريقة الكيميائية للتخلص منها وأزالتها .

٢- الحلول المقترحة لمعالجة ملوحة التربة من خلال شق المزيد من المبازل وصيانة المبازل الرئيسة والفرعية والحقلية بشكل دوري لإدامة فعاليتها بتطهيرها وإزالة الأدغال، وتنفيذ شبكات البزل المقترحة وغير المنفذة وتوعية الفلاحين لاعتماد مقننات مائية في معرفة الاحتياجات المائية لكل محصول تجنباً للإسراف كذلك تشجيع الفلاحين على استعمال طرق الري الحديثة وإقامة مشاريع استصلاح التربة و زراعة المحاصيل ذات القابلية على تحمل الملوحة ومن الحلول أيضا إتباع الدورات الزراعية التي تعني تعاقب إنتاج المحاصيل الزراعية بين موسم وآخر، كذلك تغيير أو تعديل التركيب المحصولي للحد من مساحة المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه والتي تزيد من عملية تملح التربة.

٣- العمل على إقامة الدورات الإرشادية والتدريبية للفلاحين من خلال تفعيل دور كادر الإرشاد الزراعي في الشعب الزراعية.

٤- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور محسنة ومبيدات ذات مناشئ موثوق بها، والعمل على إخضاع المكاتب الزراعية إلى ضوابط عمل بإشراف مديرية الزراعة، فضلاً عن دعم أسعارها وتسهيل وصولها إلى الفلاحين.

٥- توفير المكائن والآلات الزراعية الحديثة ولاسيما الساحبات والحاصدات مع الأخذ بنظر الاعتبار أحجام الحيازات الزراعية وحاجة القضاء الفعلية من هذه المكائن من خلال إجراء الدراسات والحسابات اللازمة لتحديد أعدادها.

٦- تفعيل دور الجمعيات الفلاحية وتزويدها بالإمكانات المادية والمعنوية لتتمكن من أداء أعمالها في مجالات التجهيز الزراعي والتسويق والإرشاد.

٧- تفعيل دور المصرف الزراعي التعاوني في التسليف الزراعي من خلال زيادة مبالغ التسليف وخفض الفائدة المفروضة على القروض الزراعية وزيادة مدة استرجاع الأموال.

٨- تسوية الأرض قبل زراعتها، إذ يساعد ذلك على انتظام وتجانس توزيع مياه الري وبالتالي تخللها وتوزيعها بشكلٍ متساوٍ بين الألواح للحيلولة دون تجمعها في مكانٍ واحد وظهور الأملاح.

٩- دعم أسعار المحاصيل الزراعية بحسب جودتها ونوعيتها، فضلاً عن إنشاء مراكز تسويقية قريبة من مناطق الإنتاج.

١٠- بناء عدد من مراكز استلام محاصيل الحبوب (السايلوات) في النواحي كافة بحيث تكون ملائمة لاستيعاب هذه المحاصيل وكونها صالحة للخزن.

١١- تشجيع الفلاحين على التوسع في الأنتاج الحيواني بتوفير مستلزمات تطوير هذا الإنتاج ولاسيما في تربية الماشية والدواجن وتربية الاسماك .

١٢- تطبيق النتائج العلمية لدراسة الباحثين الموجودة في مراكز البحث والتطوير للنهوض بواقع الإنتاج الزراعي(النباتي والحيواني).

هوامش البحث

(*) ظهرت المساحة المحصولية أكبر من المساحة المزروعة فعلاً، ذلك لأنها تمثل مجموع المساحات المزروعة في منطقة الدراسة طيلة سنة كاملة لاحتساب مساحة كل محصول على انفراد.

١- ( ) الدراسة الميدانية ، استمارة الاستبانة ، المحور الاول.

٢ - الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الثاني.

٣- وليد خالد العكيدي، إدارة الترب واستعمالات الأراضي، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠ ص ٣٣٩.

(*) يُقصد به معدل تركيز الأملاح بالتربة ويقاس (بالمليموز/سم) وبدرجة حرارة(٢٥ م°) للاستزادة ينظر:

- احمد حيدر الزبيدي، كيمياء التربة الملحية في العراق وطرق استصلاحها، دراسة مقدمة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بغداد، ١٩٨٦ ص ٧.

٤- إسماعيل خليل السامرائي، التسميد بالعناصر الصغرى وأهميته في زيادة إنتاجية الأرض المتملحة، دراسة مقدمة إلى المنظمة الزراعية، مركز أباء للأبحاث الزراعية، بغداد، ٢٠٠١ ص ٥٤.

٥- صلاح ياركة ملك وجواد عبد الكاظم كمال ، خصائص التربة وأثرها في استعمالات الأرض الزراعية في محافظة القادسية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد(٤٩)، ٢٠٠٢،ص ١٨٩-١٩٢.

٦ - الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الثاني.

٧ – الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الخامس.

٨ - الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الخامس.

٩ - الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الخامس.

١٠ - ماجد السيد ولي، العوامل الجغرافية وأثرها في انتشار الأملاح بترب ما بين النهرين، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد(١٧)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦ ص ٢٦.

(*) الشد الاوزموزي: هو زيادة نسبة أملاح الصوديوم في وسط النبات مما يؤدي إلى امتصاص عناصر غذائية كالبوتاسيوم والكالسيوم والزنك والحديد بحيث يؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوازن الغذائي داخل النبات. للاستزادة ينظر:

- خالد بدر حمادي، تأثير التسميد البوتاسي في إنتاجية الأرض المتأثرة بالملوحة، دراسة مقدمة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مركز أباء للأبحاث الزراعية، ٢٠٠١ ص ٤٥.
١١- حميد نشأت إسماعيل، لمحات ميدانية من الزراعة الإروائية في العراق، ج١، مديرية المساحة العامة، بغداد، ١٩٩٠ ص ٦١.
١٢-عبد الله نجم العاني، مبادئ علم التربة، ط١، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٠ ص ١٧٦.
١٣- مديرية الموارد المائية في محافظة القادسية، قسم المدلولات المائية، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠٦.
١٤- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الخامس.
١٥- مديرية الموارد المائية في محافظة القادسية، قسم المدلولات المائية، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠٦.
١٦- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الخامس.
١٧- رضا عبد الجبار الشمري، البنية الجغرافية الطبيعية لمحافظة القادسية، مجلة القادسية، المجلد(٢)، العدد(٢)، ١٩٩٧، ص ٢٢٠.
١٨- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الثاني.
١٩- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الثالث.
٢٠- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الثالث.
٢١- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الثالث.
٢٢- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الأول.
٢٣- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الأول.
٢٤- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الأول.
٢٥ - الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الأول.
٢٦- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الثالث.
٢٧- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الثالث.
٢٨- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الأول.
٢٩- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الأول.
٣٠- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الأول.

٣١- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور السابع.
٣٢- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الرابع.
٣٣- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور السابع.
٣٤- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور السابع.
٣٥- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور السابع.
٣٦- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الخامس.
٣٧- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الخامس.
٣٨- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الخامس.
٣٩- عبد الأمير محمد علي محبوبه،مصادر الإرواء في محافظة القادسية،بحث مطبوع بالرونيو، ١٩٩٧ص ١٣.
٤٠- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الخامس.
٤١- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الخامس.
٤٢- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الخامس.
٤٣- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الخامس.
٤٤- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الخامس.
٤٥- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور السادس.
(*) حسبت على أساس إن الحاصدة الواحدة تكفي لحصاد (١٥٠٠) دونم بحسب خطة عمل الحاصدات الزراعية الصادرة عن لجنة الاستزراع.
٤٦- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور السادس.
٤٧- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور السادس.
٤٨- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور السابع.
٤٩- الدراسة الميدانية، استمارة الاستبانة، المحور الثامن.
٥٠- جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ٢٠٠٠ ص ١٥١.
٥١- عباس فاضل السعدي ، الامن الغذائي في العراق – الواقع والطموح - ، مطابع دار الحكمة ، الموصل ١٩٩٠ ص٥٠.

قائمة المصادر و المراجع

١- احمد حيدر الزبيدي، كيمياء التربة الملحية في العراق وطرق استصلاحها، دراسة مقدمة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بغداد، ١٩٨٦.

٢- إسماعيل خليل السامرائي، التسميد بالعناصر الصغرى وأهميته في زيادة إنتاجية الأرض المتملحة، دراسة مقدمة إلى المنظمة الزراعية، مركز أباء للأبحاث الزراعية، بغداد، ٢٠٠١.

٣- جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ٢٠٠٠.

٤- حميد نشأت إسماعيل، لمحات ميدانية من الزراعة الإروائية في العراق، ج١، مديرية المساحة العامة، بغداد، ١٩٩٠.

٥- خالد بدر حمادي، تأثير التسميد البوتاسي في إنتاجية الأرض المتأثرة بالملوحة، دراسة مقدمة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مركز أباء للأبحاث الزراعية، ٢٠٠١.

٦- رضا عبد الجبار الشمري، البنية الجغرافية الطبيعية لمحافظة القادسية، مجلة القادسية، المجلد(٢)، العدد(٢)،١٩٩٧.

٧- صلاح باركة ملك وجواد عبد الكاظم كمال ، خصائص التربة وأثرها في استعمالات الأرض الزراعية في محافظة القادسية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد(٤٩)، ٢٠٠٢.

٨- عباس فاضل السعدي ، الامن الغذائي في العراق – الواقع والطموح - ، مطابع دار الحكمة ، الموصل ١٩٩٠.

٩- عباس فاضل السعدي ، الامن الغذائي في العراق – الواقع والطموح - ، مطابع دار الحكمة ، الموصل ١٩٩٠.

١٠- عبد الأمير محمد علي محبوبه،مصادر الإرواء في محافظة القادسية،بحث مطبوع بالرونيو، ١٩٩٧.

١١- عبد الله نجم العاني، مبادئ علم التربة، ط١، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٠.

١٢- ماجد السيد ولي، العوامل الجغرافية وأثرها في انتشار الأملاح بترب ما بين النهرين، مجلة

الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد(١٧)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦.

١٣- مديرية الموارد المائية في محافظة القادسية، قسم المدلولات المائية، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠٦.

١٤- محمد عبد الله نجم وخالد بدر، الري، مطابع جامعة البصرة، البصرة،١٩٨٠.